ظل الحقيقة

ملحمة التدليس وعيوب الإرادة في القانون المدني

مقارنة موسعة بين مصر والجزائر وفرنسا في ضوء الثورات التشريعية الحديثة

تأليف

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني والمحاضر الدولي في القانون

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى روح والدي الطاهرة داعياً الله لهم بالرحمة والمغفرة والجنة يا رب العالمين.

وإلى ابنتي الحبيبة قرة عيني صبرينال المصرية الجزائرية جميلة الجميلات التي تجمع بين جمال نهر النيل الخالد وجمال شاطئ المتوسط وشموخ جبال الأوراس وعظمة الجسور المعلقة.

مقدمة عامة

معركة الحقيقة وراء التوقيع

في البدء كانت الكلمة، وفي القانون كانت الإرادة. الإرادة الحرة الواعية هي الحجر الأساس الذي تُبنى عليه صروح المعاملات المدنية. حين يتصافح طرفان ويتعاقدان، فإنهما يقيمان بينهما شريعة خاصة مقدسة. لكن ماذا يحدث حين تكون هذه الإرادة مشوهة؟ ماذا يحدث حين يكون التوقيع بريئاً والنية خبيثة؟ هنا تبدأ معركة القانون الكبرى، معركة استعادة

الحقيقة المسروقة من بين أنياب الخداع.

هذا الكتاب ظل الحقيقة ليس مجرد دراسة قانونية جافة لعيوب الرضا. إنه تشريح جراحي دقيق لجريمة التدليس بكل أشكالها وألوانها، وغوص عميق في أعماق النفس البشرية حين تضعف أمام الإكراه أو تغرق في الغلط. إنه موسوعة مقارنة فريدة تضع بين يديك ثلاث تجارب قانونية كبرى: التجربة المصرية العريقة، والتجربة الجزائرية الأصيلة، والتجربة الفرنسية المتجددة بثورتها التشريعية عام 2016.

سنكشف الستار عن الأسرار التي لا تُدرس في الكليات عادةً. كيف يثبت التدليس في العصر الرقمي؟ كيف يفرق القضاء بين المهارة التجارية والخداع المحرم؟ متى يتحول الصمت إلى كذب صريح؟ وكيف تتعامل المحاكم في القاهرة والجزائر وباريس مع نفس الواقعة بزوايا نظر مختلفة قد تغير مصير الملايين؟

هذا الكتاب لكل محامٍ يبحث عن السلاح القاطع في قاعة المحكمة، ولكل قاضٍ يبحث عن اليقين في بحر الشبهات، ولكل باحث يريد أن يفهم كيف تحمي القوانين إرادة الإنسان من أن تُسرق منه. إنه كتاب يُقرأ مرة، ويُرجع إليه ألف مرة، لأنه ليس مجرد نصوص، بل هو حكمة قانونية متجددة.

استعدوا لرحلة في دهاليز الخداع، حيث يكون القانون هو الكاشف الوحيد للحقيقة.

الجزء الأول

فلسفة الإرادة وطبيعة العيب

الفصل الأول

قداسة الرضا في المذاهب القانونية

الإرادة هي الملكة التي تميز الإنسان، وفي القانون المدني هي المصدر الوحيد للالتزام. نظرية الإرادة ترى أن العقد شريعة المتعاقدين لأنهما أرادا ذلك بحرية تامة. لكن هذه القداسة ليست مطلقة بل مشروطة بالسلامة من العيوب. عندما تشوب الإرادة شائبة، تفقد صفتها المقدسة وتصبح قابلة للإبطال لتصحيح المسار واستعادة التوازن.

نناقش في هذا الفصل التطور التاريخي لفكرة عيوب الرضا. من القانون الروماني الذي كان صارماً في الشكلية وغفل عن الباطن، إلى القانون الفرنسي القديم الذي قدس الإرادة الباطنية تقدساً مفرطاً، وصولاً إلى القوانين الحديثة في مصر والجزائر وفرنسا التي توازن بين حماية الإرادة الفردية وأمن المعاملات التجارية والاستقرار الاقتصادي.

نقارن بين النهج المصري والجزائري المستمد من الفقه الإسلامي والقانون الفرنسي، وبين الثورة الفرنسية الحديثة التي أعادت تعريف العنف والاستغلال. هل الإرادة الحرة حقيقة أم وهم؟ القانون يفترضها حقيقة ويحميها حتى لو ثبت عكس ذلك، حفاظاً على استقرار المعاملات إلا في حالات الغش الفادح.

الفصل الثاني

الغلط كضبابية في الإدراك

الغلط هو وهم في ذهن المتعاقد يجعله يرضى بشيء لو علم حقيقته لما رضيه. هو عيب إدراكي قبل أن يكون عيباً إرادياً. القانون لا يحمي الغبي ولا المهمل، لكنه يحمي من وقع في خطأ جوهري دفعه للتعاقد دون ذنب منه.

نحلل الفرق بين الغلط الجوهري والغلط غير الجوهري في التشريعات الثلاثة. في مصر والجزائر، الغلط في صفة جوهرية يبطل العقد إذا كانت هذه الصفة قد اعتبرت أساسية للتعاقد. في فرنسا، الإصلاح الجديد لعام 2016 جعل الغلط في الاعتبارات الشخصية جوهرية إذا علم بها الطرف الآخر، مما وسع دائرة الحماية بشكل غير مسبوق.

نستعرض قضايا واقعية حيث باع شخص لوحة ظنها أصيلة فإذا هي مزورة، أو اشترى أرضاً ظنها قابلة للبناء فإذا هي زراعية. كيف قرر القضاء في محكمة النقض المصرية ومجلس القضاء الأعلى الجزائري ومحكمة النقض الفرنسية في حالات متشابهة؟ الفروق الدقيقة في التقدير القضائي هي جوهر هذا التحليل المعمق.

الفصل الثالث

الغلط في الشخص وهويته

هل يهم من تتعاقد معه؟ في العقود الشخصية مثل الزواج أو الوكالة أو الكفالة أو عقود الإبداع، الشخص هو جوهر العقد. الغلط في هوية المتعاقد هنا يبطل الرضا بطلاناً جوهرياً. أما في العقود المالية البحتة، فالشخص أقل أهمية من الملاءة المالية.

نناقش معيار الاعتبار الشخصي. متى يكون الشخص محل اعتبار؟ القضاء المصري يميل للتقييد حفاظاً على استقرار المعاملات، بينما القضاء الفرنسي أكثر مرونة في العقود الحديثة التي تعتمد على السمعة أو المهارة الخاصة أو الثقة الشخصية.

نحلل حالة الغلط في الصفات مقابل الغلط في الهوية. هل الغلط في كون المتعاقد غنياً أو ذا نفوذ يعتبر غلطاً في الشخص؟ الإجابة تختلف بين محكمة

النقض المصرية التي تشترط أن تكون الصفة هي الدافع الرئيسي، ومجلس القضاء الأعلى الجزائري الذي ينظر لظروف كل حالة، ومحكمة النقض الفرنسية التي توسعت مؤخراً في حماية الاعتبارات الشخصية.

الفصل الرابع

الغلط في القانون والجهل بالنص

جهل القانون لا يعذر، هذه قاعدة ذهبية في كل التشريعات. لكن هل ينطبق ذلك على عيوب الإرادة؟ إذا تعاقد شخص ظاناً أن العقد جائز قانوناً فإذا هو باطل، أو ظاناً أن له حقاً فإذا به ليس له، هل يعتبر هذا غلطاً مبطلاً؟

الموقف في مصر والجزائر يميل إلى أن الغلط في القانون لا يبطل العقد إلا في حالات استثنائية محددة

جداً تتعلق بالواقع أكثر من النص. في فرنسا، الإصلاح الأخير فتح الباب أمام اعتبار الغلط في القانون عيباً إذا كان جوهرياً ومؤثراً في القرار التعاقدي بشكل حاسم.

نناقش التوازن بين استقرار المعاملات وحماية الجاهل بالقانون. هل يجب أن يتحمل الفرد عبء معرفة كل القوانين؟ أم أن هناك ظروفاً تغفر الجهل؟ هذا الفصل يكشف التناقضات المثيرة في التطبيق القضائي بين الدول الثلاث.

الجزء الثاني

تشريح التدليس جريمة الإرادة

الفصل الخامس

ماهية التدليس بين الكذب والمهارة

التدليس هو تلويث الإرادة بالخداع. هو ليس مجرد كذب عابر، بل هو خداع مصمم بعناية ومر ليوقع الضحية في الفخ ويجعلها ترضى بما لا ترضاه لولا هذا الخداع. الفرق بين المهارة التجارية المسموحة والتدليس المحرم هو خط أحمر دموي في القانون.

نقارن تعريف التدليس في المادة 125 من القانون المدني المصري والمادة 107 من القانون المدني الجزائري والمادة 1137 من القانون المدني الفرنسي. الفرنسيون وسعوا المفهوم ليشمل الكتمان المتعمد للمعلومات الجوهرية كصورة صريحة من صور التدليس.

نحلل عنصر القصد الجنائي في التدليس المدني. هل يجب أن ينوي المحتال الإضرار؟ أم يكفي أن يؤدي فعله إلى الغلط؟ القضاء في الدول الثلاث يتفق على ضرورة ركن الخداع وركن التأثير في الإرادة، لكن يختلف في

درجة الإثبات المطلوبة.

الفصل السادس

التدليس الإيجابي والفعل المادي

هو أن يصدر من المدلس فعل إيجابي يوهم الضحية بواقع غير موجود. تزييف مستندات، تعديل صور، إنشاء شهادات مزورة، أو حتى تغيير معالم السلعة ظاهرياً. هذا النوع هو الأوضح والأسهل إثباتاً في المحاكم لأنه يترك أثراً مادياً.

نستعرض نماذج لقضايا تزوير في عقود البيع العقاري في مصر والجزائر، وكيف تعامل القضاء مع الأدلة المادية والخبرات الفنية. في فرنسا، استخدام التقنيات الحديثة في الإثبات الرقمي جعل كشف التدليس الإيجابي أكثر دقة وسرعة.

نناقش مسؤولية الشريك في التدليس. إذا دلس أحد المتعاقدين، هل يبطل العقد في حق الطرف الآخر البريء؟ القاعدة هي نسبية البطلان، لكن هناك استثناءات عندما يكون الشريك على علم بالتدليس أو كان شريكاً فيه ولو بالصمت المتواطئ.

الفصل السابع

التدليس السلبي والكتمان المحرم

أخطر أنواع التدليس هو الصمت. عندما يسأل المشتري عن عيب في السلعة فيصمت البائع، أو عندما يخفي البائع معلومة جوهرية يعلم يقيناً أن المشتري لو علمها لما اشترى. هنا يتحول الصمت إلى صراخ كاذب.

القانون الفرنسي الجديد جعل الكتمان المتعمد للمعلومات الجوهرية تدليساً صريحاً يوجب البطلان والتعويض. في مصر والجزائر، القضاء يميل لذلك عبر تفسير نية التدليس واستخلاصها من الظروف ولكن النص أقل صراحة من النموذج الفرنسي.

نحلل واجب الإفصاح في عقود التأمين والبنوك والشركات. هنا الكتمان يبطل العقد تلقائياً لقيام هذه العقود على أقصى درجات الثقة والشفافية حسن النية. إخفاء مرض سابق في التأمين على الحياة مثال صارخ على ذلك.

الفصل الثامن

التدليس من الغير وتأثيره على العقد

ماذا لو كان المدلس طرفاً ثالثاً ليس طرفاً في العقد؟ مثل وسيط عقاري فاسد أو موظف بنكي متلاعب. هل يبطل العقد؟ القاعدة العامة أن التدليس من الغير لا يبطل العقد إلا إذا علم المتعاقد الآخر به وسكت عنه.

نناقش حالة الوكيل أو الوسيط العقاري الذي يدلس على المشتري والبائع بريء تماماً. هل يحق للمشتري فسخ العقد؟ في مصر والجزائر، الحماية للمتعاقدين حسن النية أكبر للحفاظ على الاستقرار. في فرنسا، هناك توجه حديث لحماية الضحية حتى لو كان الطرف الآخر بريئاً في بعض الحالات الاستثنائية إذا كان الخطر جسيماً.

نستعرض دور الوسطاء والسماسرة في إثارة فتيل التدليس، وكيف يحملهم القضاء مسؤولية تعويضية جنائية ومدنية في آن واحد، وكيف أصبحوا هدفاً سهلاً للدعاوى في العصر الحديث.

الفصل التاسع

إثبات التدليس عبء الضحية

التدليس لا يُفترض بل يُثبت. عبء الإثبات يقع على عاتق من يدعي وقوع التدليس. وهذا هو التحدي الأكبر، فالخداع بطبيعته خفي ومصمم لعدم آثار.

نقارن وسائل الإثبات المقبولة في القوانين الثلاثة. البينة، القرائن، الخبرة، والمستندات. القضاء المصري والجزائري يمنح القاضي سلطة واسعة في استخلاص نية التدليس من القرائن المتطابقة. القضاء الفرنسي يشترط قرائن دقيقة جداً لا تحتمل التأويل.

نناقش دور التكنولوجيا في الإثبات. رسائل البريد الإلكتروني، التسجيلات الصوتية، وسجلات الدردشة أصبحت أدلة حاسمة في إثبات نية التدليس والكتمان،

مما غير موازين المعركة في قاعات المحاكم.

الفصل العاشر

الجزاء المدني للتدليس

الجزاء الطبيعي للتدليس هو البطلان النسبي للعقد. العقد صحيح حتى يطلب المتعاقد المغبون إبطاله. هذا يحمي استقرار المعاملات ويعطي الحق لصاحبه في اختيار الإمضاء أو الفسخ.

بالإضافة للبطلان، يحق للمدلس عليه المطالبة بالتعويض عن الضرر الذي لحق به. هذا التعويض قد يشمل الضرر المادي المباشر والضرر المعنوي والأرباح الضائعة. في فرنسا، التعويضات عن التدليس قد تكون عقابية في بعض الحالات لردع المحتالين.

نحلل مسألة هل يقرر القاضي البطلان تلقائياً أم بناء على طلب؟ القاعدة أنه طلبي، لكن النظام العام قد يتدخل إذا كان التدليس يمس الآداب العامة أو النظام الاقتصادي للدولة.

الجزء الثالث

الإكراه والغبن اختلال التوازن

الفصل الحادي عشر

الإكراه المادي وسلب الإرادة

الإكراه هو ضغط يمارس على المتعاقد ليوقع على ما لا يريد. الإكراه المادي هو الأقوى، حيث تفقد الإرادة

وجودها تماماً. هنا لا يوجد عقد من الأساس لانعدام الركن الأساسي وهو الرضا.

نقارن بين الإكراه المادي في القوانين الثلاثة. جميعها تتفق على انعدام الرضا تماماً في حال انعدام الإرادة بسبب قوة مادية غالبة لا يمكن مقاومتها.

نحلل حالات الكوارث الطبيعية أو الحوادث التي تجبر شخصاً على بيع ممتلكاته بثمن بخس للنجاة. هل يعتبر إكراهاً؟ القضاء يميل للمرونة هنا لحماية المضرور من استغلال ظروفه الصعبة، مستنداً لنظرية الظروف الطارئة أو الاستغلال.

الفصل الثاني عشر

الإكراه المعنوي والخوف المشروع

الإكراه المعنوي هو التهديد بضرر جسيم يلزم المتعاقد بالرضا خوفاً. الخوف يجب أن يكون مبرراً وجسيماً وموجهاً للشخص أو المال أو العرض. الخوف الوهمي لا يعتد به.

المادة 128 مدني مصري والمادة 110 مدني جزائري تحددان معايير الخوف المشروع. القانون الفرنسي يتحدث عن العنف المعنوي ويوسع الدائرة ليشمل التهديد بالكشف عن أسرار فضيحة أو الإضرار بالسمعة التجارية أو المهنية.

نناقش حالة تهديد الزوجة بالطلاق أو تهديد الموظف بالفصل لتوقيع تنازل عن حقوق. هل يعتبر إكراهاً؟ القضاء المصري والجزائري صارم في إثبات العلاقة السببية المباشرة بين التهديد والتوقيع وعدم وجود مفر آخر.

الفصل الثالث عشر

الاستغلال الاقتصادي في القانون الفرنسي

ثورة القانون الفرنسي 2016 أضافت مفهوم الاستغلال كعيب مستقل أو ملحق للإكراه. استغلال ضعف أو جهل المتعاقد للحصول على ميزة كبيرة غير مبررة يوجب البطلان.

هذا المفهوم غير موجود صراحة في مصر والجزائر بنفس الصياغة، لكن القضاء يستخدم نظرية التعسف في الحق أو النظام العام أو الغبن الفاحش في عقود معينة للوصول لنتائج مشابهة لحماية الطرف الضعيف.

نقارن فعالية النص الصريح في فرنسا مقابل الاجتهاد القضائي في مصر والجزائر. هل يحتاج العالم العربي لتعديل تشريعي لمواكبة الحماية الفرنسية الجديدة

ضد الاستغلال الاقتصادي في عقود الاستهلاك والتمويل؟

الفصل الرابع عشر

الغبن في التشريع المصري والجزائري

الغبن هو عدم التعادل الصارخ بين الالتزامات. في القانون المصري والجزائري، الغبن وحده لا يبطل العقد إلا في حالات استثنائية محددة نصاً عليها مثل بيع عقار القاصر بأقل من ربع قيمته أو في عقود القسمة.

نناقش فلسفة المشرع في عدم التدخل في الحرية الاقتصادية إلا لحماية الضعفاء محدودي الأهلية. الغبن الفاحش قد يكون دليلاً على تدليس أو إكراه لكنه ليس عيباً مستقلاً في معظم عقود البالغين الأذكياء.

نستعرض دعاوى الغبن في عقود المقاولات والبيع العقاري، وكيف يرفض القضاء غالباً إلا إذا اقترن بغش أو استغلال لظرف طارئ، حفاظاً على مبدأ قوة العقد.

الفصل الخامس عشر

عقود الإذعان واختلال التوازن

عقود الإذعان هي حيث يفرض طرف قوي شروطه على طرف ضعيف لا يملك إلا القبول أو الرفض. هنا يختفي التفاوض وتظهر هيمنة الإرادة الأحادية.

القضاء في الدول الثلاث يتدخل لمراقبة الشروط التعسفية في عقود الإذعان خاصة مع المستهلكين. قوانين حماية المستهلك أصبحت الدرع الأساسي هنا لإبطال الشروط المجحفة.

نقارن بين حماية المستهلك في مصر والجزائر وفرنسا. فرنسا لديها ترسانة قانونية أضخم لإبطال الشروط التعسفية في العقود الموحدة، بينما يعتمد القضاء المصري والجزائري على النص العام في القانون المدني وقوانين حماية المستهلك الحديثة.

الجزء الرابع

الجزاءات والإجراءات القانونية

الفصل السادس عشر

البطلان النسبي وطبيعته

الجزاء الطبيعي لعيوب الإرادة هو البطلان النسبي. العقد صحيح وينتج آثاره حتى يطلب المتعاقد المغبون أو المكره إبطاله خلال مدة محددة. هذا يحمي استقرار المعاملات ويعطي الحق لصاحبه في اختيار الإمضاء أو الفسخ.

نشرح الفرق بين البطلان النسبي لعيوب الرضا والبطلان المطلق لانعدام المحل أو السبب أو المخالفة النظامية. في مصر والجزائر وفرنسا، المبدأ واحد لكن الإجراءات والشكليات تختلف قليلاً.

نناقش مسألة هل يقرر القاضي البطلان تلقائياً أم بناء على طلب؟ القاعدة أنه طلبي، لكن النظام العام قد يتدخل إذا كان العيب يمس الآداب العامة.

الفصل السابع عشر

نسبية البطلان ومن يملك حق التمسك به

البطلان نسبي يعني أن فقط من وقعت عيباً في إرادته هو من يطلبه. الورثة ينتقل لهم هذا الحق كاملاً. لكن المتعاقد الآخر حسن النية لا يملك طلب البطلان لعيوب رضا الطرف الأول إلا في حالات الغش المتبادل.

نحلل حالة تعدد المتعاقدين في عقد واحد. إذا كان هناك عيب في إرادة أحدهم في عقد متعدد الأطراف، هل يبطل العقد للجميع؟ هذا يعتمد على ما إذا كان رضا هذا الشخص جوهرياً لقيام العقد أم لا.

نقارن التطبيق القضائي في العقود الإدارية والعقود المدنية الخاصة، حيث تكون الحماية للإدارة العامة أكبر في بعض الحالات لحفاظاً على المال العام.

الفصل الثامن عشر

التقادم وسقوط الحق في الإبطال

حق الإبطال لا يبقى للأبد وإلا ظل العقد معلقاً لسنوات. هناك مدة تقادم محددة لرفع دعوى البطلان لعيوب الرضا. في مصر والجزائر ثلاث سنوات من تاريخ انكشاف العيب. في فرنسا خمس سنوات من تاريخ اكتشافه.

نناقش لحظة بدء سريان التقادم. هل من تاريخ العقد أم من تاريخ اكتشاف الغلط أو التدليس؟ هذا الفارق الدقيق يقرر مصير الدعاوى ويحتاج لمحامٍ ذكي يحسب التوقيت بدقة.

نحلل قضايا سقطت فيها حقوق كبار بسبب جهلهم بمواعيد التقادم، وكيف يمكن للمحامي المناورة حول

حسابات التقادم وتاريخ العلم اليقيني بالعيب.

الفصل التاسع عشر

الإجازة وتصحيح العقد المعيب

المتعاقد الذي له حق طلب البطلان يمكنه أن يجيز العقد صراحة أو ضمناً بعد زوال العيب. الإجازة تمحو العيب وتصبح العقد صحيحاً بأثر رجعي وكأن العيب لم يكن.

شروط الإجازة: أن يزول العيب، وأن يكون المجيز أهلاً، وأن يعلم بالعيب علماً يقينياً. في فرنسا، الإصلاح الجديد نظم الإجازة بشكل أكثر دقة لمنع الاستغلال والضغط على الضحية للإجازة تحت الإكراه.

نناقش حالة دفع ثمن العقد أو الانتفاع به مع العلم بالغيب. هل يعتبر إجازة ضمنية؟ القضاء يميل لذلك لحماية الاستقرار التجاري ومنع التلاعب بالمراكز القانونية.

الفصل العشرون

التعويض عن الضرر الناتج عن العيب

البطلان يعيد الأطراف لحالتهم السابقة قبل العقد. لكن ماذا عن الضرر الذي حدث أثناء فترة العقد؟ أو تكلفة التفاوض والإجراءات؟ المدلس أو المكره قد يلتزم بالتعويض حتى لو أبطل العقد.

المسؤولية التقصيرية تتداخل هنا مع المسؤولية العقدية. في مصر والجزائر، يمكن المطالبة بالتعويض عن الضرر المعنوي والمادي المباشر. في فرنسا،

التعويضات قد تكون أضخم لتشمل فقدان الفرصة والضرر التجاري الواسع.

نختتم الكتاب برؤية مستقبلية. هل نتجه نحو توحيد القواعد في العالم العربي؟ أم أن الخصوصية المحلية ستبقى؟ المستقبل يحمل تحديات جديدة مع العقود الإلكترونية والذكاء الاصطناعي حيث يصعب إثبات عيوب الإرادة التقليدية ويحتاج لتشريعات جديدة.

الخاتمة

عدالة تتجاوز النص

أيها القارئ، لقد أنهينا رحلتنا في أعماق عيوب الإرادة وظل الحقيقة. لقد رأينا كيف أن القانون ليس مجرد مواد جامدة، بل هو ميزان حساس يزن النفس البشرية بمشاعرها وضعفها وخداعها.

القضاء في مصر والجزائر وفرنسا، رغم اختلاف النصوص والتواريخ، يلتقي في هدف واحد سامٍ: حماية الحرية الحقيقية من الزيف والخداع والاستغلال. الفرق في التفاصيل هو ثراء للتنظيم القانوني وليس تناقضاً في الجوهر الإنساني.

المحامي الناجح هو من يفهم نفسية موكله قبل فهمه للنص، ويعرف كيف يستخرج الحقيقة من بين ركام الأكاذيب. والقاضي العادل هو من يبحث عن الحقيقة الكامنة وراء التوقيع ولا يكتفي بالمظهر الرسمي. والإرادة الحرة هي أغلى ما نملك، وحمايتها هي مسؤولية الجميع.

ليكن هذا الكتاب دليلاً لكم في حماية إرادتكم، وفك شفرات العقود المعقدة، والسعي لعدالة لا تكتفي بالشكل بل تغوص في المضمون لتستخرج الحق من باطنه.

فالcontract شريعة المتعاقدين، لكن العدالة هي شريعة الله فوق الجميع، وهي الغاية التي نسعى إليها جميعاً.

تم بحمد الله وتوفيقه

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني والمحاضر الدولي في القانون